

الامراض الفتاكة..

مؤكد أهمية استجابة المنظمات الدولية والإنسانية في تقديم المساعدات للمواطنين بني سعد استجابة لنداء الاستغاثة الذي كانت السلطة المحلية قد وجهته عبر وسائل الإعلام للمنظمات الإنسانية المحلية والإقليمية والدولية، من أجل سرعة انقاذ هذه المديرية من كارثة المجاعة، والتخفيف من معاناتهم المتفاقمة بسبب استمرار العدوان الغاشم والحصار الجائر.

على الأقل خلال الأيام القليلة الماضية في مناطق الجمعة وبني محمد وبني الشويشي وبني حماد والخميس بمديرية بني سعد.. مشيراً أن تـردى الأوضاع الإنسانية الناجم عن استمرار العدوان السعودي الامريكي الغاشم والحصار الجائر الذي يفرضه العدوان سبب في تفاقم الأوضاع الإنسانية في هذه المنطقة وسبب في جعل آلاف الأسر عاجزين عن توفير الخبز والحليب للأطفال الأمر الذي فاقم حالتهم الصحية وأصبحوا يعانون من سوء التغذية الحاد وغيرها من

المحويث - سعد الحفاشي

أعلن أمين عام المجلس المحلي بمحافظة المحويث الدكتور علي احمد الزكيك أن مديرية بني سعد بمحافظة المحويث منطقة منكوبة نتيجة انعدام مستوى الأمن الغذائي فيها وانتشار المجاعة، في مناطقها ونفسي الامراض والابواب وانعدام قدرات الدعم الانساني والمجتمعي لمساعدات ابنا هذه المناطق لدى السلطة المحلية والمنظمات المجتمعية.. وقال الزكيك في مؤتمر صحافي: ان الجوع اودى بحياة تسعة اشخاص

## الميثاق

# الراتب.. معركة ستحسم نهاية الشهر

بن حبتور يزور المالية ويوجه رسائل قوية ■ قرار حكومي بتوريد الإيرادات العامة فوراً إلى البنك المركزي



استمرار العدوان الغاشم والحصار الجائر على الشعب اليمني. وتدارست لجنة السندات المالية عدداً من المقترحات الواردة في التقرير، بما في ذلك الخطوات المقترحة والمطلوبة لمعاودة إصدار الصكوك الإسلامية ومواكبة تطورات البنوك العاملة في اليمن. وأقرت اللجنة تفعيل عملية إصدار الصكوك الإسلامية من قبل البنك المركزي اليمني، لما فيه دعم البنوك الإسلامية وتمكينها من القيام بمهامها وتطوير نشاطها المصري والاقتصادي، بما يحقق المصلحة المشتركة لجميع الأطراف في الحكومة والقطاع الخاص.

### النقد الإلكتروني

كما ناقشت اللجنة الاقتصادية في اجتماعها برئاسة رئيس الوزراء رئيس اللجنة الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور، مصفوفة السياسات والإجراءات العاجلة لمعالجة أزمة السيولة القائمة وآلية الشروع في تنفيذها.

واشتملت المصفوفة على عدد من السياسات والإجراءات المقترحة، للعمل بنظام النقد الإلكتروني ومعاودة العلاقات الدولية وإنهاء العزلة التي تواجهها البنوك المحلية في تعاملاتها مع البنوك الدولية والسياسات والإجراءات المعززة لتوفير العملات الأجنبية لضمان استمرار تمويل واردات السلع الأساسية، إضافة إلى عدد من الجوانب المالية.

وبحثت اللجنة، الإجراءات والضوابط المتصلة بجوانب استخدام نظام النقد الإلكتروني كأحد الوسائل للتغلب على أزمة السيولة والمتطلبات والضوابط والإجراءات المطلوبة لاستخدام هذا النظام في التعاملات اليومية للمستفيدين.

واطلعت اللجنة الاقتصادية، على التقرير المقدم من اللجنة الفنية المكلفة بإعداد مصفوفة الإجراءات المقترحة للبدء بالعمل بنظام النقد الإلكتروني والذي اشتمل على إجراءات مؤسسية وتنظيمية وتمويلية مقترحة، للبدء بنظام النقد الإلكتروني وإدماجه ضمن الخدمات المالية والمصرفية المقدمة للمستفيدين من شريحة الموظفين والمتعاملين معهم، مشيراً إلى الجهود التنسيقية المطلوبة بين كافة الجهات المعنية وذات العلاقة في الحكومة والقطاع الخاص والبنك المركزي اليمني لضمان تحقيق نظام النقد الإلكتروني للأهداف المتوخاة منه.

وقدمت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات خلال الاجتماع عرضاً توضيحياً حول نظام المحفظة الإلكترونية عبر الموبايل والجوانب المرتبطة بتعزيز نجاحه، بما في ذلك التجارب العربية والدولية الناجحة والمتميزة في هذا المجال.

وأقرت اللجنة الاقتصادية، إضافة البنك المركزي اليمني وشركات الهاتف النقال والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية إلى اللجنة الفنية لإعداد دراسة مفصلة وشاملة حول نظام النقد الإلكتروني وتحديد الخيارات المتاحة والنظام المؤسسي الملزم لإدارة هذه العملية، ومراعاة الاستفادة من الملاحظات والمقترحات وعلى أن يتم إنجاز الدراسة هذا الأسبوع وعرضها على اللجنة الاقتصادية لمناقشتها واتخاذ ما يلزم بشأنها.

وشدد الدكتور بن حبتور على أهمية الوضوح القانوني لكافة العمليات المرتبطة بهذه الخدمة وتحديد المسؤوليات القانونية بوضوح وشفافية بما يضمن حقوق الجميع.

ولفت رئيس الوزراء إلى أن خدمة مصالح الأمة اليمنية، هو ما ينبغي أن يكون حاضراً لدى الجميع في هذه اللحظة التاريخية والاستثنائية من تاريخ الوطن.

## صرف مرتبات المتقاعدين وتوقعات ببدء صرف مرتبات الجيش

## كاستعداد لتقديم الخدمات المالية والمصرفية للموظفين بنظام النقد الإلكتروني

مقومات الصمود في وجه العدوان والحصار والتخفيف من تداعياتها على كافة الجوانب.

### الصكوك الإسلامية

في غضون ذلك ترأس رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور، اجتماع لجنة السندات المالية، لمناقشة آليات تفعيل نظام الصكوك الإسلامية من قبل البنك المركزي، حيث استعرض الاجتماع التقرير المقدم من وزارة المالية والبنك المركزي اليمني حول أهمية الصكوك الإسلامية ودورها الحيوي في المجال الاقتصادي والتنموي والدور المعول عليها في تنشيط الواقع الاقتصادي والمساهمة في الحد من التحديات الاقتصادية والاستثنائية التي يمر بها الوطن جراء

تسعى حكومة الإنقاذ الوطني برئاسة الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور -رئيس مجلس الوزراء- إلى حل أزمته الرواتب والسيولة النقدية اللتان تسببتا في تأخر الرواتب لعدة أشهر ومفاقمة معاناة المواطنين المستمرة جراء استمرار العدوان والحصار الاقتصادي والتراجع الحاد لإيرادات الدولة.. حيث يتطلع الشارع اليمني في الشمال والجنوب بأمل وثقة لجهود حكومة الإنقاذ، رغم الصعوبات والتحديات وسيطرة مرتزقة السعودية على الموانئ وعائدات النفط والمنافذ البرية والبحرية والجوية والمساعدات أيضاً.. وتزداد ثقة اليمنيين مع بداية صرف مرتبات المتقاعدين من الخميس الماضي، على أنه من المتوقع أن يبدأ صرف مرتبات الجيش من اليوم الإثنين.

هذا في الوقت الذي يكوس دولة الدكتور بن حبتور جهوداً بشكل كبير نحو حل مشكلتي الرواتب والسيولة.. حيث لوحظ أنه أولى هذه القضية أولوية في جدول أعماله، بل لقد وجه رسائل شديدة للجميع خلال زيارته لوزارة المالية ووضع النقاط على الحروف واعطى توجيهات واضحة وصريحة ليس فيما يتعلق فقط بضبط الإيرادات بل لقد شدد على ضرورة العمل وفقاً للدستور والقانون ورفض الخروج على ذلك تحت أي مبرر.

### تطبيق القوانين واللوائح

وكان قد زار رئيس الوزراء الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور، وزارة المالية على خلفية معلومات تشير إلى وجود صرديات للامال العام خارج نطاق الدستور والقانون ونبه وزارة المالية إلى أن الوزارة هي المؤسسة الوحيدة المعنية بإدارة مصالح الدولة المالية والدفاع عنها، مشدداً على عودة الوزارة لتأدية وظائفها المالية وتطبيق القوانين واللوائح المنظمة للجانب المالي وفقاً للصلاحيات المخولة لها في التشريعات النافذة.

وأشار رئيس الوزراء خلال لقائه بالوزير صالح شعبان، والقيادات المالية والإدارية والفنية، إلى الأهمية البالغة لهذه الوزارة السيادية في مواجهة التحديات الراهنة التي يمر بها الوطن بسبب العدوان والحصار، وكذلك المساهمة في إعادة تفعيل النشاط المؤسسي لاجهزة الدولة كافة.

ووجه وزارة المالية بتفعيل نشاطها وتطبيق القانون المالي على الجميع، وأي سياسات مالية ينبغي أن تمر عبر وزارة المالية". ونبه مستنولي المالية بقوله: "نحن أقسمنا اليمن أمام المجلس السياسي الأعلى على احترام الدستور والقانون، كما أن الحكومة نالت ثقة مجلس النواب، بعد التزامنا بعودة مؤسسات الحكومة للعمل وفقاً للقوانين والنظم واللوائح السارية، وبعيداً عن الإدارة العشوائية أو الفردية".

وأكد الدكتور بن حبتور على الإرادة الجماعية لحكومة الإنقاذ الوطني، في التزام الجميع بالعودة إلى الدستور والقانون في تأدية كافة المهام الوطنية وإعادة الحياة المؤسسية للدولة، لافتاً إلى أنه لا بناء ولا تنمية ولا استقرار إلا بتطبيق القانون على الجميع والتصدي لأي مخالفات للقانون أو تصرفات غير راشدة من قبل أي وزارة أو مؤسسة.

ووجه رئيس الوزراء، بعودة وزارة المالية وكوادرها إلى أداء واجباتهم المكتبية والميدانية وتفعيل الأداء المالي بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعزز من الاستقرار الداخلي والصمود في مواجهة العدوان في مختلف الجهات، موضحاً أن الموظفين وعامة المواطنين ينظرون إلى الوزارة ووظيفتها الحيوية ويتطلعون إلى دورها الحيوي في تخفيف معاناتهم وتوفير السيولة المالية اللازمة لدفع رواتبهم. وثمن الدكتور بن حبتور الجهود التي بذلتها الوزارة خلال الفترة الماضية وخاصة في ظل استمرار العدوان والحصار، برغم ما واجهها من تحديات وصعوبات ومن سلب لصلاحياتها المحددة وفقاً للقانون. وقال: "إن تاريخ هذه المؤسسة المالية في عملية الإصلاحات التي شهدتها الوطن وفي مسار عملية البناء والتنمية على امتداد العقود الماضية حافل بالعباء، وما أريانا من مشاريع تنمية وخدمية في

## الصمد يطلع على جهود مواجهة أزمة الرواتب



اللقاءات التي أجراها مع عدد من الفعاليات الاجتماعية والنقابية والوطنية في إطار تكامل الجهود والشراكة في مواجهة الظرف الراهن والبناء المستقبلي، وما لمس من جهود

استقبل صالح الصمد -رئيس المجلس السياسي الأعلى- في القصر الجمهوري بصنعاء -السبت- رئيس حكومة الإنقاذ الوطني الدكتور عبدالعزيز بن حبتور ووزير الخارجية هشام شرف. واستمع رئيس المجلس السياسي الأعلى من رئيس مجلس الوزراء إلى عرض موجز عن الإجراءات التنفيذية التي اتخذتها حكومة الإنقاذ في سبيل مواجهة أزمة الرواتب ومعالجة أزمة السيولة النقدية وتعزيز الإيرادات ومواجهة الحرب الاقتصادية التي تشن على اليمن في سياق الحرب الشاملة التي يشنها العدوان السعودي الأمريكي وتحالفه منذ ما يقرب من عامين. وحسب وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) فقد أشار رئيس الوزراء إلى نتائج

## منظمة دولية: ألف طفل يموتون أسبوعياً لأسباب يمكن تجنبها

رزقهم ، وقد أخبرنا العديد من المواطنين أنهم قد اضطرروا إلى بيع ممتلكاتهم كالمجوهرات والمركبات واسطوانات الغاز والأراضي من أجل توفير تكاليف المواصلات إلى المستشفيات ، بينما اضطر آخرون إلى اقتراض بعض المبالغ المالية ؛ لكنهم عندما يصلون إلى تلك المستشفيات لا يكون بمقدورهم تحمل تكاليف الأدوية اللازمة لأطفالهم ، كما قد لا يجد آباء آخرون الأدوية المنقذة للحياة في المرافق الصحية . ودعت المنظمة في بيانها كافة الأطراف لإزالة كل العقبات التي تحول دون استيراد المواد التجارية والإنسانية الأساسية، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل عاجل وفيسر في جميع أنحاء اليمن. كما حث البيان كل الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان واتخاذ تدابير عاجلة لمنع وإيقاف انتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ، ويشمل ذلك الاعتداء على المستشفيات وقتل الأطفال وإصابتهم بالتشوهات.

إلى مناطق أخرى داخل البلاد. وذكر البيان ان المنظمة استجابت لهذه الأزمة الإنسانية المتفاقمة عبر دعم 60 مرفقاً صحياً بالمعدات والأدوية الأساسية وتأهيل الكوادر في جميع أنحاء البلاد . كما تدير فرقاً طبية متنقلة تقدم خدمات التغذية المنقذة للحياة. ونوه البيان إلى أن برامج المنظمة لهذا العام والتي تهدف إلى دعم القطاع الصحي المتهاك قدمت خدماتها لـ 400 ألف شخص يمثل الأطفال أكثر من نصف عددهم. وقال المدير القطري لمنظمة رعاية الأطفال إدوارد ستيناغو: "حتى ما قبل الحرب كان الأطفال في اليمن يموتون لأسباب كان من الممكن تجنبها، لكن الوضع الحالي قد تفاقم بشدة، حيث تشير التقديرات إلى أن هناك ألف طفل يموتون أسبوعياً لأسباب يمكن تجنبها مثل السمات وسوء التغذية والتهايات الجهاز التنفسي". وأضاف: "فوضى الحرب تسببت في فقدان بعض الأبناء لأعمالهم ومصادر

قالت منظمة رعاية الأطفال العالمية إن ثمانية ملايين طفل مهددون بالحرمان من الرعاية الصحية جراء انهيار الخدمات الصحية في اليمن. وأكدت المنظمة في بيان لها أن أكثر من 270 مرفقاً صحياً دمرت نتيجة الصراع إضافة إلى أن أكثر من نصف المرافق الصحية التي تم تقييم وضعها والبالغ عددها ثلاثة آلاف و500 مرفق قد أغلقت بشكل كلي أو جزئي مما تسبب في حرمان ثمانية ملايين طفل من الوصول للخدمات الصحية الأساسية- استناداً للأمم المتحدة. وأوضح البيان ان النقص الحاد في المستلزمات الطبية والموظفين قد تسبب في وفاة عشرة آلاف طفل سنوياً لأسباب كان من الممكن تجنبها وأن ما لا يقل عن ألف و219 طفلاً توفوا كنتيجة مباشرة للقتال. وأشار بيان المنظمة إلى وجود نقص شديد في الكادر الطبي المؤهل في جميع أنحاء البلاد بسبب مغادرة العديد من الأطباء اليمن أو نزوحهم من مساكنهم

